المجتمعون في أربيل يؤكدون صحة التواقيع وكفايتها.. ويستعدون لكشف "ملفات خطيرة"

الصدر: عملية سحب الثقة بدأت الآن

◆ رئيس الوزراء يشكر الرئيس ويدعو إلى حوار لحل الأزمة

بينما حاول رئيس الوزراء نوري المالكي أمس الأحد، إعلان "انتصار" على خصومه موجها "الشكر" إلى الرئيس جلال طالباني الذي أعلن "عدم كفاية التواقيع" في ملف سحب الثقة، اجتمعت كبريات الكتل المعارضة له في أربيل مؤكدة أنها ستواصل مساعيها في هذا الاطار بكل الوسائل الدستورية، في وقت قال زعيم التيار الصدري "ان عملية سحب الثقة لم تنته.. بل بدأت الان".

قادة الكتل يجتمعون في اربيل امس لبحث اجراءات سحب الثقة

□ بغداد / المدى

وجاءت هذه التطورات في محطة استثنائية تشهدها ازمة غير مسبوقة في العملية السياسية، وفي وقت كان يتوقع فريق الحكومة ان الامر "حسم" بعد بيان لرئيس الجمهورية قال فيه ان تواقيع سحب الثقة التي وصلته "لم تكن كافية"، اعلنت قيادات التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري، ان الوسائل الدستورية تتيح "خيارات اخرى في كل الاتجاهات ووفق الدستور، حتى لو كانت بمعزل عن رسالة رئيس الجمهورية التي يفترض ان تطلب سحب الثقة"، بينما بعث المجتمعون في اربيل "رسالة توضيحية" الى الرئيس طالباني في هذا الشأن تؤكد "ان التواقيع كانت مكتملة".

وفي اولى التطورات وفي رد على سؤال بشأن تصريح رئيس الحكومة الذي أكد أن أزمة سحب الثقة انتهت والتزويرات والتهديدات لن تمر، قال السيد مقتدى الصدر إن "موضوع سحب الثقة عن المالكي لم ينته، بل بدأ للتو".

اما اطراف لقاء اربيل – النجف فقد اصدرت بيانا بعد اجتماعها في عاصمة اقليم كردستان اكد "مواصلة الجهود والخطوات الكفيلة بتحقيق هدفها اعتماداً على جميع الآليات الدستورية". وتعليقا على بيان رئيس الجمهورية، قال بيان اطراف اربيل ان الاجتماع "أقر توجيه رسالة توضيحية الى فخامة رئيس الجمهورية، يجري التأكيد فيها على صحة تواقيع النواب وكذلك كفاية العدد المطلوب دستورياً لسحب الثقة. ووجه البيان نقدا لاذعا لرئيس الحكومة بالقول "لاحظ الاجتماع بأسف الخطوات والتدابير المخلة التي لجأ اليها رئيس مجلس الوزراء وفريقه لاحباط المساعي الدستورية لاصلاح الوضع السياسي ووضع حد للانفراد والتسلط وتغيير مسارات العملية السياسية الديمقراطية، بما في ذلك محاولة تحويل هذا الحراك الى الشارع عبر التأليب والتحريض".

وقال المجتمعون ان ردهم على ذلك هو "مواصلة تعبئة القوى النيابية بالأطر الشرعية لمواجهة ظاهرة التحكم والانفراد بإدارة الحكومة، والمساءلة عن الخروقات المرتكبة على صعيد التعامل مع النواب وحقهم في العمل وفقاً لقناعاتهم وتوجهاتهم" مدينا "الضغوط بمختلف الوسائل التي تعرض لها النواب".

كما اعاد الاجتماع "التأكيد على ان يكون البديل المرشح لرئاسة مجلس الوزراء حصرياً من التحالف الوطني.

وذكر مصدر رفيع في القائمة العراقية ان المجتمعين في اربيل "وقعوا جميعا رسالة واضحة وجهت الى التحالف الوطني وهو الكتلة الشيعية الكبيرة، يؤكدون فيها ان خليفة المالكي سيكون من كتلة التحالف الوطني حصرا"، واشار المصدر الى "ان الرسالة سلمت مساء الى مكتب رئيس الكتلة ابراهيم الجعفري". وفي هذا السياق ذكر مصدر رفيع في التيار الصدري تحدث الى "المدى" فور عودته من اربيل الى بغداد قائلا "اكدنا خلال الاجتماع ان عدد التواقيع المطالبة بسحب الثقة تفيض عن المطلوب دستوريا"، مشيرا الى ان المجتمعين "اتفقوا اولا على كشف الوقائع، سيتضمن تفاصيل الضغوط وعمليات الترهيب التي مارسها المالكي مع عدد من النواب لمنعهم من الانضمام لطلب سحب الثقة".

واضاف "سنطلب من مجلس النواب مواجهة هذه الأساليب التي لا نريدها ان تتكرر، ولا يمكن ان تمر بلا حساب". وقال ان اتفاقا جرى ايضا على "التمهيد لعملية استجواب المالكي في البرلمان، بالكشف عن ملفات حساسة تتضمن خروقات قانونية وفسادا يتصل برئيس الحكومة وبأشخاص مقربين منه". وعما اذا كان الكشف عن هذه الملفات قد يشجع المالكي على الرد بالمثل وكشف ملفات اخرى ضد خصومه، قال المصدر "اذا كان لدى المالكي اشياء تستحق الفضح فليفعل، وفي النهاية سيكون الجمهور منتصرا حين يطلع على فساد سواء لدى رئيس الحكومة أو لدى خصومه" مشيرا الى ان "نقطة ضعف المالكي الرئيسية انه بقي بلا اجابات على أسئلة الجمهور، وظل عاجزا في ملف الخدمات والامن، رغم مرور سبعة اعوام على وجوده في السلطة".

الى ذلك قال المالكي في بيان ان ما قام به رئيس الجمهورية من مراعاة للجانب الدستوري للمالكي انه واجه طلب سحب ثقة من عشرات النواب، وحتى لو كانت تقديراته صحيحة وان عدد النواب الذين وقعوا الطلب ليس ١٦٤ بل ١٥٠ مثلا، فماذا بقي لدى المالكي من شرعية؟" مشيرا ان رئيس الحكومة "يدرك ان لدى معارضيه اصواتا كافية، والدليل انه يخشى انعقاد جلسة حجب الثقة ويعمل بأقصى جهده لتفاديها".

وتوقع القيادي في العراقية "ان يواجه المالكي بعد شعوره الوهمي بالنصر، موقفا لم يخطر على باله، فالتمثيل الواسع لدى التيار الصدري والعراقية والكردستاني، سينجح في نهاية المطاف في كبح جماحه وسحب الثقة عنه، انه يدرك الان ان قراره بتجاهل الجميع وعدم الاكتراث لاعتراضاتهم، كان قرارا خاطئا".

"كما تقتضيه مسؤوليته كحام للدستور، الأثر المهم في عبوِّر هذه المرحلة وترصين التجربة الديمقراطية وجعلها اكثر تماسكا". وقال "أتقدم بهذه المناسبة بجزيل شكري وتقديري الى فخامته لما قام به من دور بناء".

واضاف المالكي "أغتنم هذه الفرصة لأجدد الدعوة الى جميع الشركاء السياسيين للجلوس الى مائدة الحوار والانفتاح لمناقشة كل الخلافات التي تضمنتها جميع الاوراق والمبادرات".

لكن قياديا رفيعا في القائمة العراقية علق على ذلك بالقول "ان المالكي لم يكن يستجيب لدعوات الحوار، والان وهو يشعر بحصار حقيقي تضربه عليه الكتل المعترضة، بدأ يتوسل لاطلاق حوار، لكننا لم نعد نثق به، والتزاماته ايا كانت لم تعد لها قيمة، انه خبير بنقض الالتزامات". واوضح في حديث لـ"المدى" ان المالكي "حاول اعلان النصر عبر هذا البيان، وهو ينسى ان الكتل الكبيرة التي تعارضه والتي تمثل جميع الطوائف والقوميات، لديها من الشرعية النيابية والشعبية ما يخولها لاستجوابه وسحب الثقة عنه دستوريا، حتى لو لم نحصل على رسالة من رئيس الجمهورية". وقال "يكفي

عالم آخر

■ سرمد الطائي

حين تطرق الحكومة بابك

مع صياح أول ديكة الصباح سمعنا طرقاً قاسياً على باب المنزل، وتخيلنا أننا نواجه عملية اقتحام. نهضت بارتباك من يصحو لتوه، وفوجئت بعشرة جنود مدججين بالسلاح يقفون أمام الدار. حسناً إنه أمر مألوف، تريدون التفتيش، تفضلوا! لكن المفاجأة أنهم لم يكونوا يريدون التفتيش هذه المرة.

ما غرض الزيارة العسكرية في هذا الوقت من الصباح؟ قال ضابط شاب يرأس السرية المدججة بالسلاح، انه في جولة داخل الحي ويريد معلومات عن كل شيء. والحقيقة أن الإنسان الطبيعي يشعر بانزعاج شديد حين يوقظه عشرة جنود بكامل عدتهم العسكرية في الصباح الباكر، ويطلبون منه أن يدلي بمعلومات عن كل شيء. قلت لهم انني نصف نائم وقد أدلي بمعلومات خاطئة، وسأكون شاكراً لو يعودوا بعد ساعة كي أكون بكامل وعيي ولا أتورط بتقديم معلومات مضللة للحكومة لا سمح الله.

بيد أن الضابط راح يصر على استجوابي. ما رقم داركم وما هو رقم زقاقكم؟ قلت له لا ادري. الضابط شعر بالغضب، وراح يسخر من جهلي برقم الدار والزقاق، ثم سألني عن عملي وعمل زوجتي وعدد عائلتي ومن هم أولاد خالتي.. الخ، وأجبته عن كل هذا، لكنه عاد يسألني عن رقم الدار والزقاق، محتجاً على انني لا اعرف هذه الأشياء.

والحقيقة انني لا أتذكر رقم أي دار او زقاق في العراق، بينما في وسعي ان اتذكر ارقام الأزقة والدور التي كنت سكنتها في ايران والاردن. لان كل البلدان بما فيها المتخلفة باستثناء العراق، تعتني بهذه القضية السهلة وتضع هذه الارقام في مكان واضح، وفي النهاية فإن الحكومة هي التي تخبرنا بأرقام دورنا وأزقتنا لا العكس، ويقال ان هارون الرشيد نجح في ترقيم كل دور العراق رغم ان الاحياء السكنية كانت تمتد بلا انقطاع من بغداد الى البصرة "حسب اسطورة ديك السيدة الكرخية التي تحدثت عنها أمس" وجيشنا العظيم الذي تفوق ميزانيته ميزانية دولة مثل الاردن، يتجول في منطقتي لجمع المعلومات دون ان تكون لديه خارطة توضح أرقام الأزقة والدور، والضابط غاضب مني.

لكن "اللعبة" اعجبتني وانا نصف نائم اتفاخر بجهلي، ورحت اثير سخط الضابط اكثر حين اقترحت عليه ان يستعين بدلال العقارات الحاج لطيف ومكتبه قريب، ولم يبق إلا القليل ليفتح مكتبه، وهو يمتلك خارطة تفصيلية مرقمة لكل المنطقة ويعلقها فوق رأسه متباهياً. ولعل الحاج هذا اكثر احترافا من استخبارات الجيش التي تداهم المنازل في الصباح الباكر وتغضب بسبب جهلي.

والحكومة تطرق باب المنزل عدة مرات في الاسبوع وتقوم بتصرفات مضحكة. وقبل فترة جاءني احد جباة الضرائب وطلب مني دفع فاتورة هاتف بمبلغ ٣٠٠ الف دينار، وحين اكتشف انني لا امتلك اي هاتف ارضي راح يصر ان لدينا هاتفا وعليه فاتورة كبيرة. وتذكرت عادل امام وهو يصرخ في المسرحية الشهيرة "اصلي ما عندش تليفون". كما ان جابي ضرائب آخر طالبني بنصف مليون دينار لقاء الكهرباء الوطنية، تراكمت لثلاثة أشهر، وعلي أن ادفع فاتورة الهاتف والكهرباء رغم انني بلا هاتف وبلا كهرباء، ورغم ان اهل البصرة يستعدون لمظاهرات "كهربائية" كبيرة كما سمعنا من النائب عدي عواد.

لم يفلح العساكر في معرفة رقم داري ورفضوا نصيحتي حول الاستعانة بالحاج لطيف الوسيط العقاري وانصرفوا بغضب، كما انهم لم يفتشوا الدار ويبدو انهم ملوا من تفتيش الشعب طيلة الاعوام العشرة الماضية، فكل واحد منهم قام بمليون عملية تفتيش دون ان يوقف زئير القنابل في وجوهنا.

وقبل أسبوع جاءت سرية مسلحة وقامت بتفتيشنا ايضا، وحين سألنا عن السبب ذكروا ان معلوماتهم تفيد بأن عصابة مسلحة تقوم بالسطو على المنازل وانهم يحاولون تعقبها. والمفارقة انهم تركوا العصابة التي تسرق المنازل، وجاؤوا لتفتيش العوائل التي تتعرض للسرقة. وعلى اي حال لم يكن لديهم رد فعل مقنع سوى هذا الأداء المؤسف.

الحكومة لم تعثر على عصابة السطو ولا المسروقات، كما لم تعرف رقم الدار ولا الزقاق، لكنها تطالبني بدفع فاتورة هاتف لا يعمل وكهرباء مقطوعة طيلة اليوم، والجابي يهددني بأن يقطع الهاتف غير الموجود او يلغي الكهرباء الملغاة اصلا، وميزانية بلادنا تفوق ٤ مرات، ميزانية بلد عملاق مثل مصر، مع تمنياتنا للسلطان بالنجاح الدائم والثابت غير المتزحزح.

تتزامن مع ذكرى احتجاجات 2010 الدامية.. ومجلس المحافظة: أنفقنا مليار دولار على الطاقة

التيار الصدري يلوّح بـ "تظاهرات كهرباء" في البصرة

□ بغداد / المدى

هدد التيار الصدري في البصرة، أمس الأحد، بـ "تظاهرات كهرباء" جديدة احتجاجاً على وزارة الكهرباء التي قال انها تنصلت عن وعودها بزيادة ساعات التجهيز للبصريين تزامنا مع ارتفاع درجات الحرارة. وشدد على ان التظاهرات ستكون "مطلبية" و"غير مسيسة" ولا علاقة لها بالحراك السياسي الجاري في البلاد.

لكن نائب رئيس مجلس البصرة تحدث عن تحسن نسبي في واقع التيار وانه سيشهد "طفرة كبيرة العام المقبل عند افتتاح عشرات المشاريع"، مشيراً الى ان الجهات الداعية للتظاهر تريد استباق هذه المشاريع وتجييرها لصالحها في الانتخابات القادمة.

بدوره قال عضو آخر في مجلس المحافظة ان الحكومة المحلية ستكون اول المشاركين في اية تظاهرة شرط ان تكون ضد الجهة المسؤولة عن تردي الكهرباء. واشار الى ان حكومة البصرة هي الجهة الوحيدة، بين محافظات العراق، التي خصصت اكثر من مليار دولار لانتاج الطاقة وتحسين شبكة النقل، محملا وزارة الكهرباء مسؤولية عرقلة العديد من مشاريع المحافظة.

ويأتي تلويح التيار الصدري بالتظاهر تزامناً مع حلول الذكرى الثانية لاحتجاجات حزيران ٢٠١٠ التي شهدتها البصرة وانتقلت لمحافظات اخرى للمطالبة بتحسين الواقع الخدمي وانتهت بإقالة وزير الكهرباء الاسبق كريم وحيد. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف تلك التظاهرات بـ "السياسية" لتزامنها آنذاك مع مفاوضات تشكيل الحكومة الحالية.

وفي حديث مع "المدى" امس، قال عدي عواد، النائب عن كتلة الاحرار، ان "وضع الكهرباء في البصرة ميئوس من تحسنه بسبب عدم التزام الوزارة بوعودها للبصريين".

وأضاف ان "الوزير الحالي كان قد وعد بزيادة حصة البصرة الى ١٢ ساعة يوميا بدلاً من ٥ ساعات حالياً، ويقول انه اوعز بذلك لمركز السيطرة الوطني وعندما نخاطب مدير المركز ينفي وجود مخاطبات كهذه مع الوزير".

وأكد ان "البصرة اصبحت لعبة بين المدير والوزير وهذه جريمة بحق المحافظة التي تدفع من حصتها الكهربائية الى منشآت النفط والمعامل الاخرى".

وتابع "حتى انتاج البارجات الكهربائية التي تم شراؤها بأموال البصرة من البترودولار يتم اقتطاع جزء منها للمنظومة الوطنية".

وشدد النائب الصدري، وعضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية، على ان "التظاهرات ليست مسيسة وبعيدة عن الحراك السياسي الذي تقوم به القوى السياسية في اربيل والنجف، وهي خاصة بمطالب اهالي البصرة حصرا وليس لها ربط مع ذكرى تظاهرات حزيران قبل عامين"، مستدركا بالقول "الربط الوحيد بين التظاهرات ان درجات الحرارة في البصرة تقترب من الـ ٥٠ مئوية مع بدء شهر حزيران من كل عام".

وحول الانتقادات التي يوجهها لوزارة الكهرباء بشكل مستمر، قال عدي عواد "اتولى رئاسة اللجنة البرلمانية للتحقيق في عقود الكهرباء واعلم بالفساد وأعرف المتورطين بصفقات الفساد واعلم بحقيقة الوعود التي يطلقها الوزير عن تحسن التيار الكهربائي".

وعن مصير تقرير لجنة التحقيق والتسريبات التي تتحدث عن تورط مسؤولين كبار في ملفات الفساد، قال النائب الصدري "قدمنا التقرير لهيئة رئاسة مجلس النواب وهي من يتحمل مسؤولية عدم عرضه على المجلس، وللأسف فان تعاملها مع التقرير لا يرتقي للجهود التي بذلت طيلة ٦ اشهر من العمل ولا للحقائق التي يتضمنها".

وأضاف ان "التقرير اثبت بالادلة والوثائق تورط نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ومسؤولين آخرين في عقود شركات الكهرباء الوهمية".

من جهته قال احمد السليطي، نائب رئيس مجلس محافظة البصرة، ان "التظاهر حق مكفول لجميع المواطنين ضمن الضوابط القانونية بغض النظر عن خلفياته السياسية او الخدمية". وأضاف السليطي "لدينا مشاكل مع وزارة الكهرباء فيما يتعلق بتحسين واقع الطاقة ورفع ساعات التجهيز لكن لدينا أيضاً مشاكل مع دوائر التوزيع في البصرة التي تعاني من عجز في نقل الطاقة المتوفرة حالياً وهذه حقيقة يجب الاعتراف بها".

وتابع "مع ذلك فلدينا حوار متواصل مع وزير الكهرباء الذي قام بزيارة خاصة للبصرة ووعدنا بتذليل العقبات وقد وفى ببعض الوعود وننتظر الايفاء بالباقي".

ويرى نائب رئيس مجلس محافظة البصرة ان "واقع الكهرباء شهد تحسنا ملحوظا هذا العام فتجهيز الكهرباء اصبح بواقع ساعتين تجهيز لساعتين قطع"، ويردف "انا أؤكد ان كهرباء البصرة ستشهد العام القادم طفرة كبيرة بعد دخول عشرات المشاريع للخدمة".

ولا ينفي المسؤول البصري امكانية تسييس التظاهرات المقبلة، ويضيف "الجهات التي تدعو للتظاهر مطلعة على حجم المشاريع التي ستدخل للخدمة العام المقبل وبالتالي فمن غير المستبعد ان تحاول تجيير ذلك لحملتها الانتخابية القادمة".

بدوره يؤكد غانم عبدالامير، العضو المستقل في مجلس المحافظة، ان "الحكومة الاتحادية ستكون اول المشاركين في اية تظاهرة شرط ان توجه للجهات المسؤولة عن التقصير".

ويضيف ان "مجلس البصرة اكثر الحكومات المحلية التي خصصت اموالا لانتاج الكهرباء، اذ خصصنا اكثر من مليار دولار بالاضافة الى مخصصات تحسين شبكة النقل المحلية لكن العراقيل دائما ما تأتي من الوزارة".

ويلفت عبدالامير الى ان "الخطط التي وضعتها الحكومة المحلية كان يجب ان تحسن واقع الكهرباء في البصرة بنسبة ٥٠ ٪"، وتابع "كان من المفترض افتتاح محطتين في النجيبية والشعيبة قبل حلول صيف هذا العام، بالاضافة الى ١٦ محطة تحويلية لترميم شبكة النقل لكن الوزارة عرقلت المشروع الاخير لأسباب واهية".

ويقول عضو الحكومة المحلية "لا نجد تفسيرا منطقيا لاستمرار تردي الكهرباء" ويضيف "نستغرب من عدم مساءلة دائرة كهرباء البصرة المسؤولة عن صرف مليارات الدنانير".

وكشف عبدالامير عن اجتماع طارئ سيعقده مجلس المحافظة الاسبوع الجاري لمناقشة واقع الطاقة.

مواطنون يتظاهرون احتجاجاً على تردي الخدمات والمطالبة بتحسينها... ارشيف

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح